

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١١٩ لسنة ١٩٦٨

بإعادة تنظيم وزارة الإدارة المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية
والقوانين المعدلة له ،وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن تشكيل اللجنة
الوزارية للإدارة المحلية وإنشاء أمانة مأمة لها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٨ بإعادة تشكيل الوزارة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٦٨ بإعادة تشكيل اللجنة
الوزارية للإدارة المحلية ،

قرر :

مادة ١ - تولى وزارة الإدارة المحلية مسؤولية الإشراف على تطبيق
نظام الإدارة المحلية والمصلح على تطويره طبقاً لاحتياجات المجتمع، وتنسق
جهود أجهزة ووحدات الإدارة المحلية وتنظيم تعاونها مع الوزارات وأجهزة
الحكومة المركزية في حدود السياسة العامة للدولة ووفق السياسات والخطط
والبرامج التي تقرها اللجنة الوزارية للإدارة المحلية كأتولى متابعة تنفيذ هذه
السياسات والخطط والبرامج وتقديم نتائجها .

مادة ٢ - تمارس وزارة الإدارة المحلية الاختصاصات التالية :

(أ) العمل على تنفيذ قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .
(ب) بحث واقتراح السياسة العامة للإدارة المحلية طبقاً لاحتياجات
المجتمع واعدادها للعرض على اللجنة الوزارية للإدارة المحلية وتحديد
برامجها التنفيذية .

(ج) وضع الخطط والبرامج لتنفيذ هذه السياسة واستصدار التصريحات
والقرارات الجمهورية الازمة لذلك ، وإصدار القرارات والوائح
المقدمة لها .

(د) ربط التخطيط المحلي والإقليمي بالتخطيط القومي بما يحقق
التكامل الاقتصادي والاجتماعي لخطة التنمية الشاملة .

(هـ) متابعة وتقديم ما يتم تنفيذه من الخطط والبرامج المقررة في نطاق
ال المجالس المحلية وذلك بالتعاون مع الوزارات ذات الشأن ، والقيام
بالتفيس المالى والإدارى على هذه المجالس لتحقيق من حسن
تطبيق نظام الإدارة المحلية وتنفيذ أحكام القانون .

(و) بحث وتوزيع اعتماد الحكومة والإيرادات المشتركة على المجالس
المحليات .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١١٤ لسنة ١٩٦٨

بتقرير بعض الإعفاءات الحمراء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تغنى من الفرائض الحمراء وغيرها من الفرائض والرسوم
بشرط المعاينة السيارة من طراز فولكس واجون ميكرو باس الوارد من
ألمانيا باسم المدرسة الألمانية الإنجليزية الثانوية بالزمالك بالقاهرة وبسب
الإفراج عنها مؤقتاً للمدرسة المذكورة بموجب البيان الحمرى رقم ٤١٥
نسمة رقم ٥٩٦ م ٤ في ١٨/١/١٩٦٨

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربى الآخر ١٣٨٨ (٢٥ يوليه ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١١٥ لسنة ١٩٦٨

بتعيين وكيل لمحافظ البنك المركزي المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين
القطاع العام ،

قرار :

مادة ١ - بين السيد / محمد صالح أمين شلبي وكيل لمحافظ البنك المركزي
المصرى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربى الآخر ١٣٨٨ (٢٥ يوليه ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٢٠ لسنة ١٩٦٨

بتنظيم إنتاج الأفلام التسجيلية والقصيرة بالجهات الحكومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومي والسياسة والآثار ،

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد القومي ،

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تنظيم ثيفزيون الجمهورية العربية المتحدة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الثقافة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسينما ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأفلام القصيرة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم إنتاج الأفلام التسجيلية والقصيرة ،

قرر :

مادة ١ — يقتصر إنتاج الأفلام التسجيلية والقصيرة سواء كانت مفافية أو إخبارية أو إرشادية على وزارتي الإرشاد القومي والثقافة والجهات التابعة لكل منها — وذلك لحسابها أو لحساب غيره . ويستثنى من ذلك إدارة الشئون العامة للتراث المسلح ، على أن يقتصر إنتاجها لحسابها دون غيره .

مادة ٢ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ،

صدر برسم الجمهورية في ٢٩ ربى الآخرية ١٣٨٨ (٢٥ يوليه ١٩٦٨)

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

(ز) إعداد مشروع ميزانية الوزارة وبحث ميزانيات المجالس المحلية في إطار الخطة العامة للدولة .

(ح) إصدار القرارات اللازمة لتشكيل المجالس المحلية طبقاً للقانون والإشراف عليها وتقييم عملها لتحقيق من حسن سير العمل بها في حدود السياسة العامة للدولة .

(ط) تنظيم المؤتمرات وحلقات الدراسة الخاصة بالإدارة المحلية والاشتراك فيها وفي المؤتمرات الدولية التي تتعنى بدراسة نظم وأساليب الإدارة المحلية واتخاذ إجراءات الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية .

مادة ٣ — يتكون البناء التنظيمي لوزارة الإدارة المحلية على النحو التالي:

(أ) الوزير .

(ب) مكتب الوزير وتحته الإدارات والمكاتب التالية :

— إدارة العلاقات العامة .

— إدارة الشئون القانونية .

— مكتب الأمن .

(ج) وكيل الوزارة لشئون المجالس المحلية — ويشرف على الإدارات التالية :

— الإدارة العامة للبحوث .

— إدارة المجالس المحلية .

— إدارة المghan والمؤتمرات .

— إدارة التخطيط والتربية .

(د) وكيل الوزارة لشئون التخطيط الإقليمي والتابعة — ويشرف على الإدارات التالية :

— الإدارة العامة للتخطيط الإقليمي .

— الإدارة العامة للتابعة والتقييم .

(ه) وكيل الوزارة لشئون المالية والإدارية — ويشرف على الإدارات التالية :

— الإدارة العامة لشئون المالية والإدارية .

— الإدارة العامة لليزانية .

— الإدارة العامة للفتش المالي والإداري .

مادة ٤ — يسلِّم وزير الإدارة المحلية القرارات اللازمة لتحديد سُلْطَيات و اختصاصات الإدارات العامة و فروعها و تنظيم الإدارات والمكاتب والأقسام التابعة لها في حدود الإطار العام لسلطات الوزارة .

مادة ٥ — يلغى كل نص يخالف حكم هذا القرار .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برسم الجمهورية في ٢٩ ربى الآخرية ١٣٨٨ (٢٥ يوليه ١٩٦٨)

بسم الله الرحمن الرحيم